

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

استفاد الاقتصاد المصري خلال العام الماضي من عدد من العوامل من أهمها قوة الطلب المحلي في ظل القاعدة السكانية الواسعة، ومن التدابير الاستباقية والسريعة التي تبنتها الحكومة على صعيد الأوضاع الصحية ومن الدعم الذي قدمته السياستين المالية والنقدية التوسعية للحد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار وباء كوفيد-19 وما تضمنته من تدابير امتدت لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي الذي يسهم بنحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما استفاد الاقتصاد المصري كذلك من الارتفاع الملموس لمستويات الاستثمارات العامة التي مولت العديد من مشروعات البنية الأساسية وعملت على تنشيط النمو الاقتصادي، حيث بلغت الاستثمارات العامة المتضمنة في خطة العام المالي 2020-2021 ما يقرب من 280 مليار جنيه مصري. توجهت هذه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية في قطاعات البناء، وتقنية المعلومات والاتصالات والإسكان والنقل، وهو ما لعب دوراً كبيراً في ظل أجواء عدم اليقين في تعزيز الثقة وتعويض الانخفاض المتوقع في الاستثمار الخاص⁽¹⁾.

تشير التقديرات الخاصة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التي تستند إلى نموذج مضاعفات مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) (social accounting matrix -based multiplier model) إلى المساهمة الإيجابية للتدابير التي تبنتها الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي في عام 2020 لمكافحة وباء كوفيد-19 حيث عملت على تقوية مسارات النمو الاقتصادي. في هذا الإطار، تبين التقديرات أنه كان من المقدر انكماش الاقتصاد المصري بنحو 0.3 و2.0 في المائة خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021 على التوالي، بدون تدخل الحكومة بحزمة واسعة من خطط الاستثمار التي كان من شأنها رفع معدل النمو إلى ما يتراوح بين صفر وفق فرضية التعافي البطيء و1.8 في المائة في ظل فرضية التعافي السريع. علاوة على ما سبق، ساعد مضي الحكومة قدماً في تنفيذ العديد من الإصلاحات المخططة قبل فترة الأزمة بنجاح والتي تستهدف تقوية جانب العرض الكلي على التخفيف من حدة الأزمة وزيادة مستويات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

استناداً إلى كافة ما سبق، سجل الاقتصاد المصري العام الماضي ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم بلغ نحو 3.6 في المائة في عام 2020 رغم التأثيرات الناتجة عن جائحة وباء كوفيد-19.

من المتوقع بقاء معدل نمو الاقتصاد المصري مرتفعاً بحدود 3.5 في المائة في عام 2021، و4.8 في المائة في عام 2022 مدعوماً بارتفاع مستويات الطلب الخارجي ومن تواصل استمرار الانفاق الاستثماري على المشروعات الرئيسية ومن بينها مشروعات البنية التحتية، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، فيما ستجد بعض القطاعات الاقتصادية المهمة الأخرى مثل قطاع السياحة دعماً بنهاية فترة التوقع في ظل توقعات عودة النشاط السياحي خلال عام 2022 بما سيدعم الإيرادات السياحية التي تسهم بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من 10 في المائة من العمالة.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

اتخذ البنك المركزي⁽²⁾ عدة إجراءات استباقية لمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 بحلول منتصف شهر مارس 2020 لتيسير الأوضاع النقدية وتخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عنها مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كان من بين هذه الإجراءات التحرك الاستباقي للجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة أساس لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط في الأسواق المالية. شملت الإجراءات

¹ Ministry of Planning and Economic Development, (2021). "COVID-19 and the Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households", November.

² البنك المركزي المصري، مصر، (2020). "التحليل الشهري للتضخم"، ديسمبر.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: مصر

أيضاً إطلاق عدة مبادرات موجهة إلى أكثر القطاعات تضرراً في الاقتصاد، وخاصة قطاع السياحة. فضلاً عن ذلك، ومع استمرار احتواء الضغوط التضخمية المتوقعة، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية بمقدار 50 نقطة أساس في كل من اجتماعاتها في سبتمبر ونوفمبر 2020. هذا وقد بلغ متوسط المعدل السنوي للتضخم العام (التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) نحو 5.0 بالمائة خلال عام 2020، مقارنة بحوالي 9.2 في المائة خلال عام 2019، وهو أقل معدل مسجل له منذ عام 2005.

بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.3 بالمائة خلال عام 2021، و5.9 في المائة في عام 2022.

التطورات النقدية والمصرفية

تشير التقديرات إلى أن الأوضاع النقدية قد استقرت بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2020 بعد التيسير الذي شهدته خلال الربع الثالث من عام 2020، بدعم من التخفيضات التراكمية لأسعار العائد بمقدار 350 نقطة أساس في شهري مارس وسبتمبر. في ضوء هذه التطورات، سجلت مستويات السيولة المحلية ارتفاعاً بنسبة 19.7 في المائة خلال عام 2020 مقارنة بنحو 13.3 في المائة في عام 2019.

من جانب آخر، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها خلال شهر مارس من عام 2021 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 8.25 و9.25 و8.75 في المائة على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 في المائة.

تعتبر مستويات العائد الحالية متنسقة مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ 7 في المائة (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط وكذا تحقيق معدلات النمو غير التضخمية المستهدفة³

التطورات المالية

تستهدف السياسة المالية في المدى المتوسط خفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 76 في المائة بحلول يونيو من عام 2021 وهو ما يتطلب مواصلة تحقيق فائضاً أولياً في الموازنة بنسبة 2 في المائة من الناتج سنوياً من خلال زيادة الموارد الضريبية عبر توسيع القاعدة الضريبية وغير الضريبية، ورفع كفاءة الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية تتسم بالكفاءة والعدالة.

تستهدف موازنة العام المالي 2021-2022 الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، ومساندة النشاط الاقتصادي، وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، وذلك من خلال خفض العجز الكلي إلى نحو 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي قدره 1.5 في المائة من الناتج المحلي لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي بنهاية هذا العام المالي بما يعد كذلك مطلباً أساسياً للحفاظ على تقييم المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني الجيد والايجابي لمصر.

تتضمن موازنة العام المالي 2021-2022 الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالجائحة بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية، والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسين الخدمات وجودة المرافق. إضافة إلى دعم مبادرات محددة واتخاذ إجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية

³ البنك المركزي المصري، (2021). "بيان لجنة السياسة النقدية"، مارس.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: مصر

البشرية، وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم، وكذا مساندة بعض المشروعات القومية، مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية، وتحسين جودة شبكات الصرف، والترع بكافة انحاء الجمهورية.

تتضمن الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة في الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات، والتوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء، ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام، بالإضافة إلى العمل على توسيع القاعدة الضريبية، وتعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزنة العامة.